

2024 / 86 .

مقترح قانون يتعلق بتنقيح القانون عدد 22 لسنة

1968 المؤرخ في 02 جويلية 1968 والمتعلق

بإحداث الشركة القومية لاستغلال

المياه وتوزيعها

واردات عدد
25 ديسمبر 2024
B
مجلس نواب الشعب مكتب الضبط المركزي

الفصل الأول: يلغى الفصل 2 من القانون عدد 22 لسنة 1968 ويعوض

بما يلي:

الفصل 2 جديد:

تكلف الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بتوفير الماء الصالح للشرب لكل المواطنين بكامل تراب الجمهورية سواء بالوسط الحضري أو الريفي.

وتتمثل مهام الشركة خاصة في:

- بيع وتوزيع المياه الصالحة للشرب،
- استخلاص معاليم بيع المياه،
- انجاز واستغلال المنشآت والتجهيزات المائية لمياه الشرب والتصرف فيها وصيانتها وتعهدها وفقا لمقتضيات الاقتصاد في المياه والتصرف الرشيد فيها،
- اقتراح معاليم بيع المياه الصالحة للشرب على الوزير المكلف بالموارد المائية،

2024 / 86 .

- تقديم الاستشارة في كل ما يتعلق بتعبئة الموارد المائية والمحافظة عليها وتأمينها.

كما تتولى جميع المهام الأخرى التي تدرج في إطار مشمولاتها.

الفصل 2: أحكام انتقالية

تواصل مجامع التنمية في قطاع الفلاحة والصيد البحري العاملة في مجال مياه الشراب ممارسة مهامها إلى حين تكفل الشركة الوطنية للاستغلال وتوزيع المياه بالوسط الريفي بهذه المهام وذلك في أجل لا يتجاوز مدة تنفيذ مخطط التنمية 2030-2026.

وتحال ممتلكات مجامع التنمية في قطاع الفلاحة والصيد البحري العاملة في مجال مياه الشراب إلى الشركة الوطنية للاستغلال وتوزيع المياه التي تتولى تنفيذ التزاماتها وتضبط صيغ إحالة الممتلكات بقرار مشترك من الوزير المكلف بالمياه والوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بأملاك الدولة.

ذلك هو نص المقترح المعروض

2024/86

شرح الأسباب

واردات عدد
25 ديسمبر 2024
B
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط والمراقبة

يعتبر الحق في الماء الصالح للشراب من أهم الحقوق الكونية وقد تم إدراج هذا الحق ضمن أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030 التي تم وضعها منظمة الأمم المتحدة.

وقد أولت الدولة التونسية هذا الحق مكانة دستورية، حيث نص الدستور التونسي في فصله 48 أنه "على الدولة توفير الماء الصالح للشراب للجميع على قدم المساواة، وعليها المحافظة على الثروة المائية للأجيال القادمة"

ويعود الاهتمام بتوفير الماء وتشديد المنشآت المائية إلى عصور قديم، حيث عرفت البلاد التونسية أقدم خط نقل مياه روماني في العالم المعروف بالحنايا الرومانية الذي يجلب الماء من مدينة زغوان إلى قرطاج وما جاورها، وأنشئت في عهد الدولة الأغلبية فسقيات القيروان الشهيرة.

وبعد الاستقلال عملت الدولة التونسية على توفير الماء الصالح للشراب فأسست الشركة القومية لاستغلال وتوزيع المياه سنة 1968 بمقتضى القانون عدد 22 لسنة 1968 لتعوض إدارة توزيع المياه.

وحظيت الثروة المائية بتخطيط استراتيجي مستمر حيث وضعت الدولة خطط عشرية لتنمية الموارد المائية عبر بناء السدود والسدود الجبلية والبحيرات الجبلية.

وفي هذا الإطار أرسى منذ ثمانينات القرن الماضي تجربة جديدة تركز على إحالة التصرف في أنظمة تزويد التجمعات الريفية بالماء الصالح للشراب لفائدة المجامع المائية.

2024/86

وقد بلغ إلى حدود موفى شهر جوان من سنة 2024 العدد الجملي للمجامع المائية الناشطة في قطاع الماء الصالح للشرب 1376 مجمعا إلى جانب 121 مجمعا ينشط بصفة مزدوجة في المياه الصالحة للشرب ومياه الري.

وقد شهدت هذه المجامع المالية عدة إشكاليات وصعوبات أهمها:

- وجود عدد هام من المنظومات المائية المعقدة والتي تفوق قدرة وإمكانات المجامع المائية على التصرف فيها،
- غلاء كلفة الماء نظرا لتعدد الأنظمة المائية وصعوبة التضاريس وتعدد محطات إعادة الضخ وطوابق التوزيع بالشبكات المائية،
- ندرة الموارد المائية ذات النوعية الصالحة للشرب وتراجع منسوب الموائد المائية نظرا للاستغلال المفرط لها ولطول فترات الجفاف خاصة في عديد الولايات،
- عزوف المنتفعين على خلاص معاليم استهلاك الماء،
- تفاقم مديونية المجامع وتخلي نسبة هامة منها عن القيام بأشغال الصيانة،
- انتشار ظاهرة الربط الفردي العشوائي والاعتداءات المتكررة على القنوات والمنشآت،
- استغلال أنظمة الماء الصالح للشرب في الري خاصة بولايات الوسط والجنوب،
- غياب شبه كلي للرقابة وردع المخالفين ومتابعتهم،
- ضعف إمكانيات خلايا النهوض بالمجامع المائية مع انتشار وتشتت المنظومات المائية بالوسط الريفي،
- ضعف التسعيرة المعتمدة مما لا يشجع على الاقتصاد في الماء وتثمينه،
- ضعف أداء مجالس الإدارة وغياب الحرفية في التصرف،

- تقادم واهتراء المنشآت والتجهيزات.

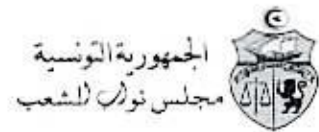
وكل هذه الإشكاليات ساهمت في فشل تجربة المجامع المائية مما أدى إلى معاناة هذه المجامع من المديونية المرتفعة والتي بلغت سنة 2024 تجاه الشركة التونسية للكهرباء والغاز حوالي 13 مليون دينار وتجاه الشركة الوطنية للاستغلال وتوزيع المياه حوالي 4 مليون دينار.

وكنتيجة لفشل تجربة المجامع المائية تم حرمان عدة مناطق من حقها الدستوري في الحصول على الماء الصالح للشرب، مما أخل بالعدالة المنشودة في توفير المياه الصالحة للشرب بين الجهات والفئات كما نص عليه الفصل 48 من الدستور.

وفي ظل نجاح تجربة إحالة عدة مجامع مائية للمياه الصالحة للشرب إلى الشركة الوطنية للاستغلال وتوزيع المياه وقصد المحافظة على الثروة الوطنية من المياه وبهدف إرساء عدالة حقيقة في مجال توفير المياه الصالحة للشرب بين الجهات والفئات وتكريس دور الدولة في إدارة مرفق عام حيوي، نتقدم بمقتراح هذا القانون الذي يهدف إلى التخلي النهائي عن تجربة المجامع المائية في مجال الماء الصالح للشرب وإحالة مهامها إلى الشركة الوطنية للاستغلال وتوزيع المياه وذلك في أجل لا يتجاوز السنة من نشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

2024/86 .

واردات عدد
25 ديسمبر 2024
مجلس نواب الشعب مكتب الضبط المركزي



قائمة إمضاءات السادة النواب حول

مقترح قانون يتعلق بتنقيح القانون عدد 22 لسنة 1968 المؤرخ في 02 جويلية 1968

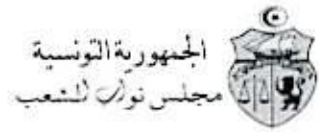
والمتعلق بإحداث الشركة القومية لاستغلال المياه وتوزيعها

ع/ر	الإسم واللقب	الإمضاء
1	بلالمة الهمامي	
2	محمد الهادي العلاني	
3	محمد علي فنيحة	
4	ياسر فوري	
5	حسن جريدي	
6	مدير الكعوي	
7	محمد بن حسين	
8	عبد الولاد جليل	
9	ياسين مامح	
10	رهزي المستوي	

2024/86 .

2024/86 .

واردات عدد
25 ديسمبر 2024
مجلس نواب الشعب مكتب الضبط المركزي



قائمة إمضاءات السادة النواب حول

مقترح قانون يتعلق بتنقيح القانون عدد 22 لسنة 1968 المؤرخ في 02 جويلية 1968

والمعلق بإحداث الشركة القومية لاستغلال المياه وتوزيعها

ع/ر	الإسم واللقب	الإمضاء
11	وليد حاجي	
12	وسدي الرويسي	
13	محمود شلخاف	
14	بلا (المشركي)	
15	فوزكو دياس	
16	الدكتور عبد المولى	
17		
18		
19		
20		

2024/86 .

باردو في، 25 ديسمبر 2024

تصريح

بتبني مقترح قانون

بسم الله الرحمن الرحيم

إني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بتنقيح القانون عدد 22 لسنة 1968 المؤرخ في 02 جويلية 1968 والمتعلق بإحداث الشركة القومية لاستغلال المياه وتوزيعها.	عنوان مقترح القانون
فصل وحيد	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2024 / 86

باردو في، 25 ديسمبر 2024

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، محمد الهادي العلائق
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلّق بتنقيح القانون عدد 22 لسنة 1968 المؤرخ في 02 جويلية 1968 والمتعلّق بإحداث الشركة القومية لاستغلال المياه وتوزيعها.	عنوان مقترح القانون
فصل وحيد	عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد التّظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء


2024 / 86

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في 25 ديسمبر 2024

تصريح بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، محمد علي بن سنيور
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلّق بتنقيح القانون عدد 22 لسنة 1968 المؤرخ في 02 جويلية 1968 والمتعلّق بإحداث الشركة القومية لاستغلال المياه وتوزيعها .
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	فصل وحيد

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2024 / 86

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في، 25 ديسمبر 2024

تصريح بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، ياسر خوراري
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،
أصريح وأني أتيت عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بتنقيح القانون عدد 22 لسنة 1968 المؤرخ في 02 جويلية 1968 والمتعلق بإحداث الشركة القومية لاستغلال المياه وتوزيعها.	عنوان مقترح القانون
فصل وحيد	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2024 / 86 .

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في، 25 ديسمبر 2024

تصريح بتبني مقترح قانون

إنني الممضي (ة) أسفله، حسين جريو
عضو مجلس نواب الشعب،
وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من
النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،
أصريح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بتنقيح القانون عدد 22 لسنة 1968 المؤرخ في 02 جويلية 1968 والمتعلق بإحداث الشركة القومية لاستغلال المياه وتوزيعها .	عنوان مقترح القانون
فصل وحيد	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإنني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في
إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2024 / 86 .

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في، 25 ديسمبر 2024

تصريح بتبني مقترح قانون

إنني الممضي (ة) أسفله، صالح الكسومي
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بتنقيح القانون عدد 22 لسنة 1968 المؤرخ في 02 جويلية 1968 والمتعلق بإحداث الشركة القومية لاستغلال المياه وتوزيعها .	عنوان مقترح القانون
فصل وحيد	عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون

وإنني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء


2024/86.

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في، 25 ديسمبر 2024

تصريح بتبني مقترح قانون

إنني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصريح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بتنقيح القانون عدد 22 لسنة 1968 المؤرخ في 02 جويلية 1968 والمتعلق بإحداث الشركة القومية لاستغلال المياه وتوزيعها.	عنوان مقترح القانون
فصل وحيد	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإنني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2024 / 86 .

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في، 25 ديسمبر 2024

تصريح بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، محمد اولم جريلا
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلّق بتنقيح القانون عدد 22 لسنة 1968 المؤرخ في 02 جويلية 1968 والمتعلّق بإحداث الشركة القومية لاستغلال المياه وتوزيعها .	عنوان مقترح القانون
فصل وحيد	عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

باردو في، 25 ديسمبر 2024

تصريح
بتبني مقترح قانونإني الممضي (ة) أسفله، ياسين مامي
عضو مجلس نواب الشعب،وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من
النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلق بتنقيح القانون عدد 22 لسنة 1968 المؤرخ في 02 جويلية 1968 والمتعلق بإحداث الشركة القومية لاستغلال المياه وتوزيعها .
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	فصل وحيد

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في
إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

باردو في، 25 ديسمبر 2024

تصريح بتبني مقترح قانون

رعي الدستوري

إني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلّق بتنقيح القانون عدد 22 لسنة 1968 المؤرخ في 02 جويلية 1968 والمتعلّق بإحداث الشركة القومية لاستغلال المياه وتوزيعها.
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	فصل وحيد

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء